

## غيتا حوراني لموقعنا: لبنان يبدأ سحب الجنسية من الذين حصلوا عليها باثباتات غير صحيحة في عام ١٩٩٤



عاد موضوع "الجنسية" بشقيّه إن لناحية سحبها من الذين حصلوا عليها في العام ١٩٩٤ أمر لناحية تصحيح اللفظ الأخير الذي قضى بسحبها من سريان زحلة اللبنانيين.

ولما سبق وناقشنا موضوع سحب جنسية سريان زحلة" مع رئيس رابطة السريان حبيب إفرام، نعمل اليوم على تسليط الضوء على نية بدء العمل بسحب الجنسية من الذين حصلوا عليها باثباتات غير صحيحة في العام ١٩٩٤. وفي هذا السياق، فندت مديرة مركز دراسات الانتشار اللبنانية في جامعة سيدة اللويزة غيتا حوراني لنا الموضوع بجوانبه العديدة، وأوضحت "تفاصيل وخفايا" مرسوم تجنيس العام ١٩٩٤ .  
إليك التفاصيل:

### أين أصبح موضوع سحب الجنسية من الذين حصلوا عليها برسوم عام ١٩٩٤؟

لقد وقع الرئيس ميشال سليمان ورئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي ووزير الداخلية مروان شربل مؤخراً مرسومين (٦٦٩٠ و٦٦٩١ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١١) يقضيان بسحب الجنسية اللبنانية من أكثر من ٢٠٠ شخص، فضلاً عن أفراد عائلاتهم الذين حصلوا على الجنسية عن طريق الزواج ، أو عن طريق الولادة ، أو عن طريق قرارات قضائية أو إدارية. هذه المراسيم هي خطوة أولى نحو تنفيذ قرار اتخذته مجلس شوري في عام ٢٠٠٣ لتصحيح مرسوم التجنيس رقم ٥٢٤٧ الصادر في ٢٠ يونيو ١٩٩٤ عبر سحب الجنسية اللبنانية من الذين حصلوا عليها بطريقة تزويرية. مرسوم ١٩٩٤ كان قد منح الجنسية لحوالي ١٥٠,٠٠٠ شخص. والسبب الرئيسي وراء هذه الإلغاءات هو أن تجنيس البعض قام على وثائق مزورة. هذه المراسيم هي اولى المراسيم التي تهدف الى تصحيح الخلل الذي انتجه مرسوم تجنيس ١٩٩٤.

### من هم الذين شملهم مرسومي سحب الجنسية؟

استناداً إلى الجريدة الرسمية (العدد ٥٣ بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١١) ، والمرسوم ٦٦٩٠ سحبت الجنسية اللبنانية أولاً من بعض الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين كلاجئين لدى وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). منح الجنسية اللبنانية للفلسطينيين يمثل خرقاً للدستور اللبناني ولتوجه جامعة الدول العربية ضد توطين الفلسطينيين خارج وطنهم (ما يسمى بـبروتوكول كازابلانكا ١٩٦٥ ) والذي كان الهدف منه إستثناء الفلسطينيين من أحكام الاتفاقية الدولية لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين افتناعاً منها بأنه اذا ما استفاد اللاجئون الفلسطينيون من هذه الحقوق فسوف تهمش قضيتهم.

سحبت الجنسية اللبنانية ايضاً، ووفقاً للمرسوم نفسه (رقم ٦٦٩١) بشكل رئيسي من بعض السوريين والأترك والايروانيين والمصريين والأرمن لكونهم من أصول معروفة / من جنسية معروفة وليس من "جنسية غير معروفة" او من فئة مكتومي القيد. وشمل هذا المرسوم بأكثره سريان اورثوذكس من مدينة زحلة وجوارها بحجة انهم ادعوا انهم مكتومي القيد.

### ماذا تضمن مرسوم التجنيس لعام ١٩٩٤؟

في عام ١٩٩٤ تم التوقيع على مرسوم من التجنيس بقم ٥٢٤٧ بتاريخ ٢٠ يونيو من قبل رئيس الجمهورية اللبنانية الياس الهراوي، ورئيس الوزراء رفيق الحريري ووزير الداخلية بشارة مرهج وتم بذلك منح الجنسية لعدد كبير من الأشخاص بما يتنافى مع الدستور وقوانين الحصول على الجنسية. وتبين لنا ان الغالبية العظمى من المستفيدين هم سوريين بنسبة ( ٤٢ ٪) وعديمي الجنسية بنسبة ( ٣٦ ٪)، وفلسطينيين بنسبة ( ١٦ ٪) ، و ٦ ٪ من جنسيات مختلفة بما في ذلك أحفاد المهاجرين اللبنانيين.

وبناء على الجريدة الرسمية أيضاً ، رقم ٢٦ بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٤ الملحق ٢ ، فإن المرسوم منح الجنسية الى ٨٨٢٧٨ شخصاً ولم يلحظ المرسوم أسماء الأولاد الذين ولدوا قبل عام ١٩٧٧ باعتبارهم قاصرين. فإذا ما أضفنا القصار للعدد المعلن يكون عدد المجنسين الاجمالي ١٥٧٢١٦ فرداً. حوالي ٢٥% منهم مسيحيين و ٧٥% مسلمين. ٢٢،٥٦٤ منهم من حاملي بطاقات قيد الدرّس، و ٢٥،٠٧١ بمعظمهم من الشيعة الفلسطينيين حاملي بطاقات لاجئين فلسطينيين والذين يعودون بأصولهم الى لبنان كما يدعون.

### لماذا أصدر مجلس شوري الدولة قراراً باحالة ملف المجنسين للنظر فيه مجدداً؟

تمّ ذلك بناء على طعن مقدّم من الرابطة المارونية في الاعوام التي تلت مرسوم ١٩٩٤، والذي أصدر مجلس شوري الدولة بناء عليه (أي طعن الرابطة المارونية) قراراً احوال فيه ملف التجنيس إلى وزارة الداخلية لإعادة النظر فيه والتحقيق لغرض سحب الجنسية من الذين حصلوا عليها عن غير وجه حق. بناء على قرار مجلس شوري الدولة أنشأت وزارة الداخلية لجنة مهمتها إعادة النظر في جميع الطلبات للتأكد من أن المتقدمين قد استوفوا المتطلبات القانونية للحصول على الجنسية اللبنانية. أصدرت اللجنة تقريراً ، وأحالته إلى وزارة الداخلية، والتي بدورها أعدت مشروع مرسوم لسحب الجنسية من الذين لا يستوفون الشروط المطلوبة. وأول بوادر سحب الجنسية بقاء بالمسرومين ٦٦٩٠ و٦٦٩١ بتاريخ ٢٨ اكتوبر ٢٠١١ الذين اشرفنا اليهما سابقاً.

### ما هي تداعيات هذين المرسومين؟

بالرغم من اننا نجد ايجابية في ان الدولة بدأت بتنفيذ قرار مجلس شوري الدولة ولو متأخرة، فإننا نجد ان عدد الذين سحبت منهم الجنسية صغير جداً بالنسبة للعدد الهائل من المجنسين الذين لا يستحقون هذه الجنسية. كما اننا نرى انه تم الاجحاف بحق السريان الارثوذكس في منطقة رحلة وجوارها بحيث ان العدد الكبير منهم متحدر من اهلهم الذين اتوا من تركيا الى لبنان قبل عام ١٩٣٢ وعليه فهم من فئة عديمي الجنسية ويتوجب منحهم الجنسية اللبنانية مثلهم مثل الاكراد مثلاً. ولقد بدأت تداعيات المرسوم الذي سحب الجنسية من السريان الارثوذكس تظهر في الاعلام.

وفي شكل عام، هناك جدلية حول صحة ظروف اعلان التقديم لطلبات التجنيس ومجريات المعاملات لمرسوم ١٩٩٤ ويقع اللوم جزئياً على صاحب الطلب وكلياً على الدولة اللبنانية في كيفية تعاطيها الغير جدي مع موضوع بأهيمية موضوع التجنيس، لذلك فالمطلوب التدقيق في كل ملف خالف صاحبه المجريات على ان يؤخذ بعين الاعتبار وضع صاحب الملف خصوصاً اذا كان من "عديمي الجنسية"، وعلى ان يصار الى سحب الجنسية أولاً من الذين تجنسوا لإسباب سياسية محضة وهم في أكثرهم من التابعة السورية الذين يؤتى بهم الى لبنان كل اربع سنوات للإقتراع في الانتخابات النيابية.

لكن اهم نقطتين يجب لحظهما هنا هما:

أولاً) هناك غياب للقوانين والسياسات و الأحكام التي تتضمن اشارة او تحدد مصير اولئك الذين سيتم سحب الجنسية منهم خصوصاً غير الفلسطينيين. فالفلسطيني مسجل مع الاونروا، والسوري لديه جنسيته السورية (الا البعض من اكراد سوريا الذين سحبت منهم جنسيتهم في الستينات من القرن الماضي)، اما اولئك الذين قدموا من تركيا مثلاً فلا جنسية لديهم وبسحب الجنسية اللبنانية سوف يعودون لوضعهم "غير القانوني".

ثانياً) هناك غياب لآلية واضحة وسريعة لكي يصار فيها الى نقض هذا القرار من قبل المتأثرين به ورفع دعاوى لإسترجاع جنسيتهم اللبنانية. وتجدر الاشارة هنا الى ان الغرض الاساسي المعلن للمرسوم ١٩٩٤ هو منح الجنسية لعديميها كالأكراد، والسريان، وعرب وادي خالد، والتركماني، وبعض البدو. وبسحب الجنسية من السريان الذين اتوا من تركيا يكون مرسوم سحب الجنسية قد اعطى نتائج عكسية.

12/8/2011 | التاريخ | ديبايت فريق موقع ليانون: المصدر

[http://www.lebanondebate.com/details.aspx?id=63313&utm\\_source=Lebanon+Debate+2&utm\\_campaign=6533782d54-LD12\\_8\\_2011&utm\\_medium=email](http://www.lebanondebate.com/details.aspx?id=63313&utm_source=Lebanon+Debate+2&utm_campaign=6533782d54-LD12_8_2011&utm_medium=email)